البيئة والتحول نحو الاستدامة: نظرة إسلامية

عودة الجيوسي*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على التصور الإسلامي لفكرة التنمية الإسلامية، ونقد الفكر الغربي وما يعانيه من إشكالية أدت إلى تدهور نظام البيئة، وتلوّث الهواء، وتردي حالة الحياة الإنسانية، المتمثّلة في الفقر والمرض والجوع، وصولاً إلى تبيان مدى الخلل الحاصل في الأنظمة البيئية نتيجة نسق التفكير الغربي، ونمط التنمية الغربية اللذين يعتمدان مبدأ النمو لأجل النمو، وتشجيع الاستهلاك، وحتى ربطه بمفهوم السعادة. يهدف البحث كذلك إلى طرح رؤية جديدة للتنمية المستدامة (الطيبة)، مستمدةً من الفكر الإسلامي الذي يعتمد مبادئ العدل، والإحسان، وصلة الرحم، والحد من الفساد.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التنمية المستدامة، الاسلام، الاستدامة، الفكر البيئي، الفلسفة البيئية.

Ecology and Sustainable Development: An Islamic Worldview

Abstract

This article intends to shed some light on the Islamic worldview of sustainable development. It also aims to critique the underpinnings of the western model of development which led to ecological degradation, poverty, pollution, waste and new types of chronic diseases. It highlights the pitfalls of the notion of "growth for the sake of growth" which has resulted in a misuse and overconsumption of resources. The paper also presents a proposed conceptual framework that is based on justice (adl); beauty (ihsan); protection of social and human capital (arham) and control of corruption (fassad).

Keywords: environment, sustainable development, Islam, sustainability, environmental thought, environmental philosophy

* دكتوراه في تخطيط المدن وتحليل السياسات العامة، جامعة إلينوي/الولايات المتحدة. نائب الرئيس –للعلوم والبحث– الجمعية العلمية الملكية–الأردن. البريد الإلكتروني: odjayousi@gmail.com

تم تسلّم البحث بتاريخ ٢٠١١/٨/١م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٠١١/١٢/٨م.

مقدمة:

شهد مطلع القرن الحادي والعشرين نقاشاً مستفيضاً حول قضايا: البيئة، والاستدامة، والتغيّر المناخي، والفقر، والأزمة المالية العالمية، ومكافحة مرض الإيدز وإنفلونزا الخنازير. ذلك أن الواقع البيئى والاقتصادي والاجتماعي والصحي أصبح يُمثِّل حالة الفساد في الأرض بما كسبت أيدي الناس من خلال استنزاف مواردها، والاستهلاك المفرط، واحتكار السلع، والجشع؛ ممّا ادّى إلى إحداث خلل في توزان كل من الكون، والإنسان، والحياة.[1]

لقد أرسى الإسلام؛ بوصفه رسالة ومنهج حياة، مبادئ وأسساً للعلاقة بين الفرد الإنسان وأخيه الإنسان، وبينه وبين الطبيعة وظواهرها. وبما أنّ الطبيعة بما فيها من غابات وسهول، وأنهار وبحار، وتربة وهواء، تُمثِّل رأس مال طبيعي متاح للإنسان، فإنّ أيّ خلل أو جور في استثمار رأس المال الطبيعي سيُؤثِّر سلباً في الحرث والنسل وصلة الرحم، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴾ (محمد: ٢٢). إنَّ التولي عن منهج الحق والوحي، والحياد عن شرع الله سوف يؤدي إلى نشر الفساد في الأرض، وتقطيع أواصر الرحم والتواصل الإنساني. وهذه القطيعة الإنسانية تتعارض مع حكمة الخالق من خلق البشر شعوباً، وقبائل، وهي حكمة تقتضي أن يجتمع الناس على كلمة سواء؛ لحماية الإنسان، والطبيعة، والكون.[2]

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على التصور الإسلامي لفكرة التنمية الإسلامية، ونقد الفكر الغربي ورؤيته لقضايا تدهور البيئة، وبيان مدى الخلل الحاصل في الأنظمة البيئية نتيجة نسق التفكير الغربي، ونمط التنمية الغربية اللذين يعتمدان مبدأ النمو لأجل النمو، والتشجيع على الاستهلاك، وأثر ذلك في تردي حالة الحياة الإنسانية،

[1] Adams, W. M. and S. J. Jeanrenaud. *Transition to sustainability*. Gland, Switzerland: World Conservation Union. 2009. pp.8-30.

[2] Al-Jayyousi, Odeh. R. Islamic principles and Dublin statement, *Water Management in Islam.* Editors: Faruqui et al. Tokyo: United Nations University Press, IDRC, 2001, pp. 33-38.

المتمثّلة في الفقر والمرض والجوع. كما يهدف البحث إلى تطوير خطاب إسلامي معاصر لفكرة الاستدامة (الطيبة) يقوم على مبادئ الفكر الإسلامي المتمثّلة في العدل، والإحسان، وصلة الرحم، والحد من الفساد، ويتلافى مواطن الخلل التي أصابت النموذج الغربي في ما يخص البيئة.[٣]

تكمن أهمية هذا البحث أيضاً في ملاحظة ظواهر التغيّر المناخي وما رافقه من أخطار على الأمن الغذائي والمائي والإنساني؛ ممّا يثبت فشل نظام السوق والنظام الاقتصادي الغربي في تلبية متطلبات التنمية الطيّبة التي تحول دون هلاك الحرث والنسل، وإلحاق الضرر بالأرض ومَن عليها.[٤]

مدخل تأسيسي لفكرة الاستدامة:

ترجع فكرة الاستدامة إلى نهاية الستينيات من القرن الماضي؛ إذ عمل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) عام ١٩٦٩م على صياغة تعريف للاستدامة ضمن برنامج عمله، ثمّ تلا ذلك طرح هذا المفهوم في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ستوكهولم عام ١٩٧٣م. سعياً إلى التنمية الاقتصادية والتصنيع من دون إلحاق ضرر بالبيئة. وقد تم تعميق فكرة الاستدامة وتأطيرها في الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة عام ١٩٨٠م، وفي تقرير برندلاند (Brundtland) عام ١٩٨٧م؛ إذ وُضِع تصور للبيئة المستدامة يتضمن ثلاثة أبعاد؛ بُعد اقتصادي، واجتماعي، وبيئي.[٥]

ومنذ عام ١٩٩٢م بعد قمة الأرض، بدأت دول العالَم صياغة التشريعات والاتفاقيات الخاصة بالبيئة، مثل اتفاقية كيوتو للحد من التغيّر المناخي، فضلاً عن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في حماية البيئة وتخضير الصناعة، ولكنّ المفارقة التي نعيشها

[3] Al- Jayyousi, Odeh. The State of Ecosystems and Progress of Societies, *Statistics, Knowledge and Policy. Measuring and fostering the progress of societies*. OECD, 2008, pp. 441-451.

[4] Al-Jayyousi, Odeh. Islamic values and rural sustainable development. *Rural 21 Journal*, Germany, 2009, pp. 39-41.

[5] WCSD. *Report of the World Commission on Environment and Development*, Oxford University Press, 1987, pp.8, 44.

بعد مرور نحو ثلاثة عقود على نشوء فكرة الاستدامة؛ أننّا نلحظ تدهوراً في الأنظمة البيئية على هذا الكوكب. ويمكن القول إنَّه تم تهميش مفهوم التنمية المستدامة على يد الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني؛ وذلك لعدم قدرتهما على توصيف مؤشرات وأهداف مترابطة، ضمن سلم أولويات محددة؛ ممّا أدّى إلى تعذّر تحقيق الدعم اللازم، أو قياس إحراز تقدّم ما. وفي القمة الدولية للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢م، أضحى جليّاً مدى عدم توفر الزخم الكافي لتحريك دفة التنمية المستدامة وتوجيهها نحو مسار محدد وواضح؛ وذلك باعتماد الأهداف الألفية للتنمية (MDGS)، التي تتضمن أهدافاً عامة تتمثّل في مكافحة الفقر، وتوفير التعليم الإلزامي، وضمان حرية المرأة، والتنمية المستدامة، والشراكات الدولية، لكنّ هذه الأهداف حادت عن المسار؛ لأنّ الحكومات لا تملك، عمليّاً، القدرة والإمكانيات اللازمة للتحكّم في النتائج.[٦]

لا تُمثِّل الأهداف الألفية للتنمية استراتيجية محددة المعالم، يمكنها أن تُرْشِد الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني إلى خطط عمل محددة. كما أنّ معظم ما تتضمنه هذه الأهداف يعكس عملية دبلوماسية، كانت مكرّسة لوضع قائمة طويلة من الرغبات، لا تبني إجراءات عملية تُؤثِّر في صياغة السياسات العامة؛ حتى إنّه لم يُثَر أيّ من الأسئلة الجوهرية، من مثل: أين يمكن استثمار المبالغ التي يوفرها الدعم الخارجي؟ هل يكون ذلك في قطاع المياه والصرف الصحي، أو لتصحيح المسار الاقتصادي، أو معالجة معوقات التنمية، مثل الفساد وغياب الحكم الرشيد؟

بدايةً، ينبغي إحراز نجاح وتقدّم لافت في مجال التنمية الاقتصادية خاصة في مكافحة الفقر، ثمّ يتبع ذلك حماية الطبيعة، وتحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، على الرغم من التلازم والتناغم بين العناصر الثلاثة (الاقتصاد، والبيئة، والعدالة الاجتماعية). وفي واقع الأمر، فإنَّ العديد من الدراسات الدولية أشارت إلى ضرورة توفر مجموعة من العوامل لتحقيق التنمية المستدامة، مثل الانضباط المالي، والانفتاح على نظام السوق، والاستثمار في التعليم، والحرية السياسية، وعدم تفشي الفساد. وهذه تُمثل الأسباب التي

[6] Fanelli, Daniele. World failing on sustainable development', *New Scientist* 2624: 03. 2007.

قادت إلى "الربيع العربي" مع مطلع عام ٢٠١١م. وهناك إشكالية سيادة الدولة القطرية، التي قد تُشكِّل مُحدِّداً وعائقاً يمنع تحقيق التنمية المستدامة. لذا يجب تبنّي الطرح القائل إنه ما دامت التنمية المستدامة هدفاً دوليّاً، فإنّ على الحكومات تبنّي هذه المسؤولية الدولية، وإنّ زيادة الدعم الخارجي يجب أن تُفضي إلى نتائج إيجابية يُلمس أثرها محليّاً؛ على أن يتضمن ذلك زيادة اعتماد السكان المحليين على مواردهم وقدراتهم الذاتية، بدلاً من ترسيخ مبدأ التبعية للدول الكبرى، والاعتماد المتزايد على الدعم الخارجي.

إنّ الجدل حول أولويات البحث والمناقشة في حقل التنمية بين دول الشمال والجنوب من الكرة الأرضية أمر معروف. ويعبِّر هذا الجدل عن فصام فكري بين مدارس التفكير المختلفة حول الموضوع، وهو ينتقل -بطبيعة الحال- إلى الخطاب السياسي، وإلى عملية صنع السياسات العامة على المستويين: المحلي، والدولي. فمثلاً، يرى أهل الجنوب من الدول النامية أنّ قضية التغيّر المناخي ليست أولوية، في حين يرى أهل الشمال غير ذلك. ولعلّ عقدة نقل المشكلة عبر الزمان (الأجيال القادمة)، أو المكان (الحيز الآخر)، هي دليل على وجود خلل وقصور في تصور مسؤولياتنا وواجباتنا تجاه هذا الكوكب، ومؤشر على ضرورة السعي لتغيير نسق التفكير التقليدي، الذي لا يأخذ بالحسبان مستقبل الأجيال القادمة، ويعتمد دوماً بوجود وفرة في المكان (الحيز الآخر)؛ للتخلّص من مخلّفاته، بغض النظر عن المسؤولية الأخلاقية.

وتأسيساً على ما سبق، فإنّ إحياء مفهوم التنمية المستدامة يتطلّب إيجاد صيغ توافقية لحساب قيمة الخدمات البيئية، ومدى تلازمها مع حزم الأمان الاجتماعي والاقتصادي. وقد أثبتت الدروس المستفادة من تجارب العقود الماضية، ضرورة مراعاة المنافع والفوائد الاجتماعية والاقتصادية محليّاً؛ لضمان توفير الحماية اللازمة للموارد الطبيعية. كما أنّ عمليات صنع القرار على الصعيد الدولي والحراك المحلي، مهمة للتصدي لحالة التراجع البيئي الكوني، وهذا ما ظهر جليّاً في تكاتف الدول والمجتمعات وسعيها الجادّ إلى معالجة قضية التغيّر المناخي، على الرغم من أنّها تُعَدّ أولوية لدول الشمال الصناعية، لا للمجتمعات النامية. ومن المعلوم أنّ تأثير التغيّر المناخي هو

كوني/عالمي، على الرغم من أنّ سبب الفعل هو محلي. لذا، كان لا بُدّ من توفر علاج ناجح على الصعيد المحلي.

وخلاصة القول: إنّ عملية إحياء التنمية المستدامة تتطلّب تغييراً في نسق تفكير صانعي القرار وأفراد المجتمع، بحيث يتشكّل وعي جديد للتحديات الكونية، وفعل محلي يخدم الإنسان والبيئة المحلية.[٧]

أولاً: إشكالية التنمية المستدامة في الفكر الغربي

تم التطرّق إلى إشكالية المحدودية البيئية (Environmental limits) في مطلع القرن الماضي، وتحديداً في أثناء منتدى روما. وجرى توثيق سيناريوهات المستقبل ونمذجتها في كتاب: "محدّدات النمو".[٨] كما قدّمت الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة عام ١٩٨٠م تحليلاً متكاملاً عن مفهوم الاستدامة البيئية (Environmental Sustainability)، ركّزت فيه على ضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية والأنظمة البيئية، وإيلائها أهمية خاصة؛ لحماية التنوع الجيني (genetic diversity) والكائنات الحية وموائلها(Habitats). وفي عام ٢٠٠٥م، قدّم تقرير تقييم الأنظمة البيئية Millennium Ecosystem Assessment، إحصائيات واضحة لحالة التدهور البيئي، يمكن إجمالها على النحو الآتي:[٩]

- تناقص مساحة الأراضي المزروعة في العقود الثلاثة الأخيرة التي تلت عام ١٩٥٠م، وذلك على نحوٍ تجاوز ما كان عليه الحال في الفترة الممتدة بين عام ١٧٠٠م-١٨٥٠م.

- نقص نسبة ٢٠% في الشعاب المرجانية في الفترة الأخيرة.

---

[7] Korten D. C. *When Corporations Rule the World*. Berrett-Koehler Publishers, Kumaian Press, 1995. P.307- 333.

[8] Meadows, D. et al. *The Limits to Growth*. NY: Macmillan's, 1979.

[9] Millennium Ecosystem Assessment (MEA). *Ecosystems and Human Wellbeing. Synthesis.* Washington, DC: Island Press, 2005.

– تضاعف استخدام مياه البحار والمحيطات منذ عام١٩٦٠م.

– زيادة نسبة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) بنحو ٦٠ % عام ١٩٥٩م مقارنة بما كان عليه الحال عام ١٧٥٠م.

وقد بيّن التقرير أيضاً مدى التباين بين دول الشمال والجنوب، ومدى اتساع دائرة الفقر في العالَم النامي الذي يعيش نحو ٧٠ % منه اعتماداً على الموارد الطبيعية، من مثل: صيد الأسماك، والغابات، والمراعي، والزراعة الريفية. كما أوضح التقرير أنّ: ١ر١ بليون شخص يعيشون بدخل يقل عن دولار في اليوم، وأن قرابة ١ر١ بليون شخص يفتقدون إلى مصادر مياه نقية، وأن نحو ٨٥٠ مليون شخص عانوا من سوء التغذية في الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٢م).

لقد شهد القرن العشرون جدلاً واسعاً حول الأثر السلبي لنمط التنمية الغربي، ومفهومه للنمو، وربطه للسعي نحو السعادة من خلال الاستهلاك المفرط، وتحويل الكماليات إلى ضروريات. كما تعرّض البيئيون لنقد نمط التنمية الغربي وأثره السلبي في تدهور الموارد الطبيعية، وتلوّث الماء والهواء والتربة. وهذا كلّه يتفق مع الفكر الإسلامي الذي يرى أنّ منهج التنمية الغربي الذي قد حوّل موارد الطبيعة إلى سلع (Commodity)، وهدّد الموارد الطبيعية بالاستنزاف الجائر، وإفساد الأرض، وإهلاك الحرث والنسل. وفي المقابل، يضع الفكر الإسلامي –كما سيأتي بيانه– معايير للعدالة والمسؤولية الاجتماعية عبر الوقف البيئي، وتكريس مبدأ الإحسان، والزهد، والاقتصاد في العيش، وعدم الإسراف، وحماية الموارد الطبيعية، والرفق بالكائنات الحية، والاحتفال بالتنوع في الحياة.

والآن، ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين، فإنّا نشهد نموّاً متصاعداً لدول آسيا، من مثل: الصين، والهند. فالنمو المتصاعد في الصين مثلاً يقتضي استهلاكاً واستنزافاً لموارد الكوكب، من مثل: الحبوب، واللحوم، والحديد، والأخشاب، والطاقة؛ ممّا يدعونا إلى التحقّق من جدوى محاكاة النموذج الغربي، من حيث: الاستهلاك المفرط، واستخدام الطاقة الأحفورية (غاز، فحم، نفط)، وهو ما يُؤثِّر سلبياً في صحة الإنسان، ويضر

بالكوكب والاقتصاد. لذا، كان لا بُدّ من مراجعة نقدية لنمط التنمية الغربي، الذي فشل في تقديم حلول ناجحة لمشاكل الاقتصاد والبيئة والناس؛ نظراً إلى اعتماده على الربا، والمضاربة غير العادلة، أضف إلى ذلك فإنّ ما شهده العالَم من أزمة مالية منذ مطلع عام (٢٠٠٨م)، يُعَدّ خير شاهد على ضرورة إيجاد نموذج جديد يُحقِّق العدالة الاجتماعية، والأمن الغذائي الإنساني، ويحمي موارد الأرض.[١٠]

ولعلّ خير دليل على مدى فشل النموذج الغربي في تحقيق العدالة الاجتماعية، هو أنّه في عام ٢٠٠٠ كان أغنى ٢٠٠ شخص في العالم يمتلكون ثروة تساوي ما يملكه ٢ مليار من الأشخاص الأكثر فقراً. كما أنّ نحو بليون من البشر (أي سدس سكان الكوكب) لا يحظون بالحد الأدنى للحياة الكريمة من: غذاء، وماء، وخدمات أساسية من: تعليم، ومرافق صحية.[١١]

إنّ المظاهر والنتائج المترتّبة على تبنّي نسق التنمية والتفكير الغربيين في العقود الأخيرة، أدى إلى هلاك الحرث والنسل، وفساد الأرض، وتفاقم الفقر والمرض والأزمات المالية والاقتصادية، وتلوّث الهواء والماء، وتغيّر المناخ. إنّ ذلك كلّه يدعونا إلى التفكير في نسق جديد، ورؤية أوضح وأشمل لتنمية ذات مفاهيم مبتكرة، تكفل الحفاظ على أسباب الحياة على هذا الكوكب.[١٢]

وبالمثل، فإنّ التجربة الألمانية المتمثّلة في الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة من (١٩٧٠م – ٢٠٠٠م)، أدت إلى إفقار المجتمع؛ نتيجة السياسات الاقتصادية المستمدة من المنهج الليبرالي الغربي. ويرى الكاتب الألماني إفهيلد في كتابه: "اقتصاد يغدق فقراً" (٢٠٠٣م)، أنّ الدول الصناعية التقليدية تمرّ حاليّاً بالمرحلة نفسها التي مرّت بها الأرجنتين والعديد من دول أمريكا الجنوبية في مطلع عصر النهضة الصناعية، والهند إبان

[10] Al-Jayyousi, Odeh. The State of Ecosystems and Progress of Societies, In:OECD, *Statistics, Knowledge and Policy. Measuring and fostering the progress of societies*, 2008, pp. 441-451.

[11] Sachs, J. *End of Poverty*. New York: Penguin Press, 2005, pp. 26-30.

[12] Schumacher, E.F. *Small is Beautiful: Economics as if People Mattered*. NY, USA, Harbor and Row, 1973. P. 187- 193.

حقبة الاستعمار البريطاني؛ إذ دمرت حرية التجارة العالمية الصناعة في هذه البلدان، وحوّلتها إلى أفقر دول العالَم. كما يعتقد الكاتب باستحالة تطبيق برنامج اقتصادي واحد على دول العالَم جميعها؛ نظراً إلى خصوصية كل مجتمع. وقد دفع تبنّي هذه الدول المنهج الاقتصادي الليبرالي هذا إلى تحميل الطبقة العاملة عبئاً ضريبيّاً على أصحاب الثروة والمشروعات. ويرى الكاتب أيضاً أنّ التجارة الحرة لم تُعزِّز النمو الاقتصادي على النحو المأمول في الإحصائيات الألمانية، وأنّ النمو الاقتصادي الدائم، وبمعدل ٢%، سيؤدي إلى نتائج وخيمة بكل تأكيد. وعليه، فإنّ تحقيق نمو مستمر ودائم في كوكب محدود الموارد، هو حلم زائف، وأمل عقيم. ومن المؤشرات على تداعي النظام الاقتصادي الليبرالي، تناقص معدل حصة الفرد الواحد من الناتج العالمي، بحيث فقدت نصف قيمتها إبان الحقبة الليبرالية في ألمانيا.[١٣]

تعّرض مفهوم التنمية المستدامة لموجة من الانتقادات، كان منها صعوبة تحديد مفهوم التنمية المستدامة؛ إذ إنّ لهذا المفهوم معاني ومجالات عدّة. فقد تضمن تقرير "مستقبلنا المشترك" صياغة للبُعْد البيئي (الإيكولوجي)، وضمّه إلى البُعْدين: الاقتصادي، والسياسي. وفي قمة (ريو)، تمّ التركيز على التغيّرات البيئية الكونية؛ ومشاكل تنوع الأحياء، وشح الموارد وتدهورها، والتغيّر المناخي. أمّا في القمة الدولية للتنمية المستدامة فقد صُنِّف الفقر في مقدّمة أولويات الأهداف الألفية للتنمية عام ٢٠٠٠م، وعُدَّت الاستدامة أحد الأهداف الثمانية التي يقاس بها مدى التقدّم في حياة الناس. من جانب آخر، يرى بعض الخبراء أنّ أحد الأسباب التي أدت إلى انتشار فكرة الاستدامة، تكمن في سعة المعنى، وتشعّبه، وعدم دقته؛ ممّا أدى إلى استخدامه في مجالات مختلفة؛ إذ نجد أنّ رجال السياسة، وصنّاع القرار، ورجال الأعمال، وخبراء التنمية والاقتصاد، والمجتمع المدني، كلّهم يستخدمون هذا المفهوم (التنمية المستدامة). ولكن، لكلٍّ منهم رؤى مختلفة في ما يخص تناغم الاقتصاد مع البيئة. لذا، نجد أنّ مفهوم التنمية المستدامة قد يؤدي إلى

[١٣] أفهليد، هورست. **اقتصاد يغدق فقراً**، ترجمة: عدنان عباس علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد٣٣٥، ٢٠٠٧م، ص٢٨-٢٩.

اجتماع الناس حول الفكرة نفسها، ولكنّه لا يُفضي بالضرورة إلى تفاهم حول الأهداف المنشودة.

ومن أوجه النقد التي وجهت لمفهوم التنمية المستدامة كذلك، أنّ الأمر لا يقتصر على صعوبة تحديد مفهوم التنمية المستدامة فحسب، بل في صعوبة تطبيق فكرة التنمية المستدامة ضمن نسق التفكير الغربي؛ فمن المعلوم أنّ الاستدامة تتضمن ثلاثة أبعاد (اقتصادية، واجتماعية، بيئية)، وأنّ هناك علاقة مفاضلة نسبية بين البيئة والاقتصاد؛ بمعنى أنّ تلوث البيئة يمكن أن يُعوَّض بالمال، وذلك وفق مبادئ عمل السوق في النظام الرأسمالي، الذي ينظر إلى الموارد العامة، كالماء والبيئة، بوصفها مجرد سلعة لا غير. وعليه، فقد استُخدم مصطلح رأس المال الطبيعي (Natural Capital) لبيان عناصر النظام البيئي، والكائنات الحية غير القابلة للمفاضلة النسبية. ومن الواضح أنّ أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدهور البيئة، هو أنّ صانعي القرار ورجال الأعمال والحكومات أولوا البُعْد الاقتصادي تركيزاً أكبر من البُعْدين الأخريين؛ الاجتماعي، والبيئي.

إنّ الأبعاد الثلاثة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية)، لا يمكن النظر إليها على أنها متساوية ومتكافئة؛ وذلك لأسباب ثلاثة، أولها: إنّ الاقتصاد هو مؤسسة ناشئة عن المجتمع لتيسير تبادل السلع والخدمات، خلافاً للبيئة التي تُعَدّ كينونة في حدِّ ذاتها. وثانيها: إنّ البيئة هي أساس يعتمد عليه كل من الاقتصاد والمجتمع، وقد أصبحت المصادر المتوفرة (من الأرض، والنظام الشمسي) المتاحة للإنسان محدودة في الآونة الأخيرة، كما تراجعت قدرة المحيط الحيوي على امتصاص الملوثات. وثالثها: إنّ الاستدامة هي غاية منشودة. ولكن، ينقصها أدوات القياس المناسبة لتحديد المقصود بالتنمية المستدامة في مجالات: النقل، والسياسة، والطاقة، والبناء، والسياحة.

وعلى العموم، توجد ثلاثة محاور لنقد الاقتصاد الغربي؛ وهي: الطاقة الاستيعابية للأرض، ومبدأ التنمية غير النمو، والسوق والعدالة الاجتماعية والكفاءة.[١٤]

[14] World watch Institute. *State of the World 2008: Innovations for a Sustainable Economy*, Washington: WWI, 2008, p.12- 25.

١. الطاقة الاستيعابية للأرض:

ممّا لا شكّ فيه أنّ رؤية الغرب ونظرته إلى الأرض، هي أحد أسباب المشكلة البيئية التي نحياها اليوم؛ إذ سيطرت عليه فكرة أنّ الأرض هي مصدر لا ينضب، يمكنه تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من مصادر طبيعية؛ من: ماء، وطاقة، وهواء، وأخشاب، وثروة حيوانية وسمكية. كما ساد اعتقاد، منذ بدء عهد الاكتشافات العلمية مطلع القرن التاسع عشر، بأنّ الكون يعمل ضمن قوانين فيزيائية، وأنّ بمقدور الإنسان أن يتحكّم في الكون، ويصنع كل ما يحتاج إليه من مواد ولوازم.[١٥]

ولكن، لم يدرك الإنسان مدى قدرة الأرض على التحمّل، واستيعاب مخلّفاته من الصناعة، ناهيك عن النمو المتصاعد الوتيرة في مختلف ميادين الحياة. ومع ارتياد الإنسان الفضاء، بدأ يدرك حدود الارض وهشاشة النظام البيئي كما أنّ تضاعف عدد سكان الأرض ٦ مرات منذ عام ١٨٠٠م زاد من تأثير الإنسان السلبي في البيئة، وأسهم في تلوثها بمخلّفات مصانعه وعوادم غاز ثاني أكسيد الكربون، وبما يُسمّى البصمة البيئية (Ecological – Footprint)، فضلاً عن استنزاف الغابات، والمياه الجوفية والسطحية، والثروة السمكية في البحار والمحيطات.[١٦]

إنّ هذا الاستنزاف لرأس المال الطبيعي نتيجة النمو اللامتناهي، والنمو لأجل النمو، هو أشبه بالنمو السرطاني؛ إذ إنّه أسهم في نضوب خيرات الأرض، وأدى إلى حالة من الفساد فيها، وأهلك الحرث والنسل. وإذا علمنا بأنّ هذه الطبيعة وخيراتها هي أشبه بحساب توفير للجيل القادم، وأنّ كلفة الأضرار الناجمة عن التغيّر المناخي قد بلغت ما

---

15 Meadows, D. *Beyond the Limits. Confronting Global Collapse*. Vermont: Chelsen, Green. 1993, P.21- 36.

16 Ward, B. *Spaceship Earth*, New York: University of Columbia Press, 1999. See also:

- Boulding, Kenneth E. 'The economics of the coming spaceship earth', in H. Jarrett (ed), *Environmental Quality in a Growing Economy*, Baltimore, MD: Resources for the Future/Johns Hopkins University Press, pp. 3-14.

نسبته١% من الدخل العالمي لعام ٢٠٠٧م، وهو ما يكافئ (٦٥٠ بليون دولار)، وهذا يُمثِّل كلفة حرب فيتنام؛ أدركنا عِظم الخطر الذي يحيق بكوكب الأرض، خاصة أنّ تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون قد بلغ٣٨٠ جزءاً في المليون عام ٢٠٠٨م، مقارنة بما كان عليه الحال قبل بدء الثورة الصناعية، وهو ٢٨٠ جزءاً في المليون؛ أي بزيادة قدرتها ٣٥%. ومع ازدياد وتيرة التنمية والنمو في دول العالَم الثالث، من مثل الصين والهند والبرازيل، التي تحاكي نمط الاستهلاك الغربي الذي يربط الاستهلاك المفرط والعادات المرتبطة به؛ فمن المتوقع أن يزداد استنزاف موارد النفط والمواد المختلفة، فضلاً عن تنافس الدول السريعة النمو من مثل الصين والهند، على المواد الخام.[١٧]

٢. التنمية والنمو:

من المهم هنا بيان الفرق بين التنمية والنمو؛ فالنمو يرنو إلى جعل الأشياء أكبر، بينما تهدف التنمية إلى جعل الأشياء أفضل. وعلى الرغم من زيادة الإنتاج العالمي مرات تقريباً خلال المئة سنة الماضية، إلّا أنّ ذلك أدى إلى تدهور في النظام البيئي لم تشهده البشرية في تاريخها، وهو صورة من صور إهلاك الحرث والنسل، والفساد في الأرض بما كسبت أيدي الناس. ومن وجهة النظر الاقتصادية، فحين يصبح النمو غير فاعل اقتصاديّاً نتيجة الآثار السلبية والجانبية، فلا بُدّ من مراجعة نمط التنمية، وطرائق قياس النمو التي تعتمد الدخل القومي (GNP)؛ لأنّها لا تُقدِّم صورة حقيقية للنمو، الذي يتضمن العديد من الصناعات الضارة من مثل: التبغ، والتسلح، إضافة إلى مخلّفات هذه الصناعات التي يُنظَر إليها بوصفها قيماً موجبة. وعليه ينبغي اعتماد مقاييس أخرى، من مثل: معامل الاستدامة، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر السعادة القومي الذي اعتمدته دولة البوتان في منطقة الهمالايا.[١٨]

ومن الجدير بالذكر أنّ النظام الشيوعي قد عجز عن تحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية، مثلما عجز النظام الرأسمالي الحالي عن المحافظة على النظام البيئي لأنه يعتمد

[17] Hussain, Muzaamal. (2007). *Islam and Climate Change: Perspectives and Engagements*. Page. 6-7. www.lineonweb.org.uk/Resources/reading/

[18] Al- Jayyousi, Odeh. The State of Ecosystems, op cit. pp. 441-451.

على معدل الناتج القومي لقياس النمو؛ إذ قُدِّرت كلفة الأضرار الناجمة عن تدهور النظام البيئي في العديد من الدول، من مثل الأردن ومصر ولبنان، بحوالي (٢-٥%) من الدخل الإجمالي لهذه الدول. وعلى الرغم من ازياد الدخل القومي للسودان-مثلاً- في السنوات الخمس من (٢٠٠٢-٢٠٠٧م) بنسبة ٢٣%، إلّا أنّ ٦٠٠,٠٠٠ إنسان فيه مازالوا يعانون المجاعة والفقر. وكذلك الحال بالنسبة إلى اليابان التي تضاعف فيها الناتج القومي خمس مرات في الفترة الممتدة بين (١٩٥٨— ١٩٨٧م) إلّا أنّ درجة الرضا ومستوى السعادة لم يتغيّرا.[١٩]

٣. السوق والعدالة الاجتماعية والكفاءة:

تقوم النظرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي على مبدأ أنّ السوق هي أكثر كفاءة في توزيع المصادر، وذلك بناءً على نظرية العرض والطلب، ونظرية السعر، ولكنّ كفاءة التوزيع هذه لا تعني بالضرورة العدالة في التوزيع؛ إذ يحصل الأغنياء على أكثر من حاجتهم، بينما يكاد الفقراء يحصلون على ما يسدُّ حاجتهم. أضف إلى ذلك، فإنّ السوق تتجاهل قيمة الثروات الطبيعية البيئية وما تقدّمه لنا من منافع جمّة، فعلى سبيل المثال: تُنتج الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته ١٩ بليون دولار سنويّاً من عسل النحل، ناهيك عن الإسهام الفاعل للنظام البيئي في خدمة الإنسان من خلال تنقية الهواء، وتوفير مصادر الطاقة والماء والغذاء من البحار والمحيطات، وتلقيح الرياح للنباتات، إضافة إلى إسهام المحميات الطبيعية في التخفيف من آثار التغيّر المناخي بما نسبته ١٥%.

وعليه، كان لا بُدّ من تفعيل نصوص التشريع والقوانين التي سنّتها الدول والحكومات لتحقيق العدالة، وتلافي نشوء نظام السوق (اليد الخفية).[٢٠] فنظام عمل السوق الذي يقوم على مبدأ الربا يفرض على الجميع: أفرادٍ ودولٍ أن يكونوا رهينة للبنوك.

---

[19] Yunus, M. *Creating a World without Poverty*. NY: Public Affairs, 2008, p.118-131.

[20] Smith, A. *The Wealth of Nations*. NY: Penguin, 2003, p.25-88.

ثانياً: إشكاليات الفكر الغربي بين مركزية الثقافة والطبيعة

إنّ المتأمل في التحديات البيئية الكونية، من مثل: ظاهرة التغيّر المناخي (الاحتباس الحراري)، وارتفاع وتيرة الخطاب البيئي في المباحثات الدولية لقادة قمة العشرين مؤخراً،[٢١] وتبنّي رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مشروع التحّول نحو اقتصاد أخضر، وتحفيز الصناعات للتطوير في مجال الطاقة المتجددة؛ سيلاحِظ أنّ كل ذلك يستدعي مراجعة البناء المعرفي وصوغه على نحوٍ يُفضي إلى تطوير فكر بيئي جديد مرتبط بالثقافة العربية والإسلامية، فضلاً عن مراجعة الفلسفة العربية الإسلامية المتعلقة بالمعرفة والمعارف والعقل والعقلانية.

يرى بعض المعنيين بتحوّلات الفكر البيئي أنّ المذهب العقلي الذي يَعُدّ العقلانية السمة المميزة للبشرية، ويُفضِّل البشرَ على غيرهم من الكائنات الحية والطبيعة –على أساس قدراتهم العقلية– يُرسِّخ علاقة "ثنائية، متضادة" بين الثقافة والطبيعة، تقوم على الهيمنة البشرية. والأمثلة كثيرة على هذه الثنائيات القيمية، المتضادة المرْتبة، التي تُمثِّل الانقسامات الآتية: الثقافة والطبيعة، الإنسان والطبيعة، العقل والعاطفة، الرجل والمرأة، الذكر والأنثى إلخ. وهذا الإطار المفاهيمي يشكّل منظومات الهيمنة الاجتماعية المعتمدة على النوع الاجتماعي، والعِرق، والطبيعة. وهو يُمثِّل مجموعة من الاعتقادات والقيم والمعارف والافتراضات التي تعكس رؤية المرء لنفسه وعالمه. ويكون هذا الإطار جائزاً حين يُفسِّر، علاقات الهيمنة والإخضاع غير المبرر، القائمة على مبدأ التفوق على الآخر، ويحافظ عليها ويبيحها. ويُقصَد بالآخر هنا "الطبيعة"، أو شعوب العالَم الثالث، أو المرأة، أو العِرق غير الأبيضَ.

وفي واقع الأمر، فإنّ الفكر الغربي يمثّل الطبيعة في صورتين مستمدتين من النظرة اليونانية إلى الطبيعة (أنثى سخية، وأم حاضنة)، أمّا الصورة الحديثة التي تُعَدّ أكثر جدة

[٢١] تورنتو/ كندا في يونيو/حزيران ٢٠١٠م

عن الطبيعة، فهي تنظر إليها بوصفها مجرد آلة عاطلة ميتة، وهذا الانتقال من النموذج العضوي إلى النموذج الآلي، أزال الحواجز إزاء تعامل الإنسان مع الطبيعية (بوصفها أمّاً حيةً).[٢٢]

المدارس الثقافية السياسية للإيكولوجيا:[٢٣]

يُستعمَل مصطلح المذهب البيئي (Environmentalism) –أحياناً– ليشير إلى النظرة التقليدية التي ترى أنّ الطبيعة هي كل ما يحيط بالكائنات البشرية، كما تختزل العالَم الطبيعي، فتعُدّه مخزوناً من الموارد التي يمكنها إفادة البشرية فحسب. لذا، ينبغي الإشارة هنا إلى مفهوم البيئة (Ecology) للدلالة على التصور والمنظور التحوّلي الذي يعيد المفهوم الإنساني البشري إلى المنظومة الكلية، خاصة في ظل نشوء العديد من المذاهب والمدارس الفكرية الثقافية، من مثل: مذهب السوق الحرة البيئي، والمذهب البيئي التقليدي المحافظ، ومذهب السوق الخضراء البيئي، والمذهب البيئي الليبرالي، والإيكولوجيا الاشتراكية، والإيكولوجيا الاجتماعية، والنسوية الإيكولوجية، والإقليمية الحيوية. وفيما يأتي عرض مختصر لهذه المذاهب قُبيل صياغة ملامح نظرية إسلامية للفكر البيئي، تستلهم من الفكر الإسلامي منهجية لرؤية العالَم والطبيعة والتنمية المستدامة.

١. مذهب السوق الحرة البيئي:

يعتمد هذا المذهب على المبدأ القائل إنّ العدالة والخير يمكن الوصول إليهما عبر الفعل غير المقيّد لاقتصاد السوق. ويرى أنصار هذا المبدأ أن الوظيفة المناسبة للحكومة تتمثّل في حماية الحياة والحركة والملكية، أو ما يُسمّى "دولة الحد الأدنى"، وأنّ قوى السوق لن تؤدي إلى إيجاد أزمة بيئية على حد قول "بتري إندرسون، ودونالد ليل"؛ إذ يعتقدان

[22]Warren, Karen J. *Eco-feminist Philosophy: A Western Perspective on What It Is and Why It Matters*, Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2000. p.15-23.

[23]Zimmerman, Michael E. (2001). *Environmental Philosophy: From Animal Rights to Radical Ecology.* Prentice Hall, 3rd edition- N.J, U.S.A.

بأنّه يمكن حل مشكلة ندرة الموارد عن طريق إيجاد البدائل، وتحسين الإنتاجية، وحقوق الملكية. باختصار، يُؤمن أنصار هذه المدرسة بعدم محدودية الموارد، وبتوافر إمكانات نمو غير محدودة. أمّا بالنسبة إلى المشكلات البيئية فهي ناجمة عن عدم تعريف حقوق الملكية تعريفاً وافياً، أو غيابها في ما يتعلق بالموارد الطبيعية. ويدعم بعض أنصار هذه المدرسة فكرة تحميل الملوّثين المسؤولية القانونية عن آثار أعمالهم، وأنّ المجتمعات التي تتميز بنشاط حكومي محدود تُشكِّل نظماً تلقائية ومنظومات "ذاتية الانتظام"، تشبه الأنظمة التي تعمل على نحوٍ طبيعي ودائم.

٢. المذهب البيئي التقليدي المحافظ:

يقوم هذا المذهب على أعمال "آدم سميث، وجون لوك"، والليبرالية الكلاسيكية، ويتنازعه تياران؛ أحدهما تقليدي، والآخر تحرّري، وهو يُؤكدِّ أهمية القيم والممارسات والأعراف الموروثة، والتقاليد الدينية، والاستمرارية الثقافية، والمجتمع العضوي، والتغيّر الاجتماعي، كما يُركِّز على المجتمع أكثر من تركيزه على الفرد.

ويؤمن التيار التقليدي، حسب تصور "بليز"،[٢٤] بمجموعة مبادئ أساسية تتمثّل في: رفض المادية، والرفق بالطبيعة، والعقد الاجتماعي عبر الأجيال، والحصافة. وتُقِدّم هذه المدرسة نقداً للمشروع الحديث المتمثّل في إخضاع الطبيعة باسم التقدم والإنتاجية. كما تحترم سِرَّ الطبيعة، وتربط النماء الروحي للبشر بتأمّل الطبيعة. وبما أنّ تطبيق بعض مبادئ المدرسة –من مثل الرفق (empathy) والحصافة (efficacy)، على ظاهرة التغيّر المناخي وفقدان التنوع الحيوي– يتطلّب "تخفيض استهلاك الطاقة"، فإن هذه المدرسة تُفضِّل استخدام آليات السوق (لحماية الطبيعة) بدلاً من التقنيات وضبط البيروقراطية. وبذا فإن هذه المدرسة تتناغم في بعض تصوراتها مع أسس الفكر الإسلامي التي سوف نشير إليها باختصار لاحقاً.

---

[24] Bliese, John. (1997). Traditionalist Conservation and Environmental Ethics, *Environmental Ethics,* 19 (2): pp. 135-151.

٣. مذهب السوق الخضراء البيئي:

يطرح أنصار هذا المذهب، من مثل "بول هوكن"،[٢٥] تصوراً مغايراً لأنصار مذهب السوق الحرة، البيئي؛ إذ يعتقدون بأنّ أخطار الأزمة البيئية تفوق ما يريد منظّرو مذهب السوق الحرة البيئي الاعتراف به؛ إذ يرى أنصار هذا المذهب أنّ السوق غير المنظّمة تخلق –حتماً– أزمة بيئية ومالية ما زلنا نعيشها؛ لأنّها تملك حافزاً اقتصاديّاً لتخفيض النفقات ومضاعفة الأرباح عن طريق إلغاء التكاليف على شاكلة الضرر البيئي، ومن ثمّ فإنّ التدخّل الحكومي في هذه الحالة ضروري. كما يقترح هؤلاء فرض "الضرائب الخضراء" التي تولي التكاليف البيئية المتمثّله في السعر أهمية خاصة، فضلاً عن اعتماد منظومة إنتاج ذكية للبضائع المعمّرة؛ إذ تعتمد مبدأ الاستئجار، ويبقى المالك مسؤولاً عن الآثار البيئية، إضافة إلى ضرورة سنّ تشريعات خاصة بقطاعات الموارد الطبيعية المهمة، تحقّق منافع عامة، وتعمل وَفق مبادئ السوق، وتراعي الاستدامة.

٤. المذهب البيئي الليبرالي:

يرى أنصار هذا المذهب أنّ النشاط غير المقيّد للسوق لا يستطيع حلّ المشكلات البيئية، وأنّ النشاط الحكومي التنظيمي ضروري للحيلولة دون تضرّر البيئة، وحقوق الإنسان، وصون العدالة. ويُمثِّل هذا المذهب "معهد المراقبة الدولي لليستر براون"، الذي يدعو إلى عقد اتفاقيات دولية أكثر فاعلية، إضافة إلى التوسّع في استخدام التشريعات ذات الصلة بالسوق. ومن مفكري هذا المذهب "إفنير دوشالت" الذي يدعو إلى التنظيم البيئي الحكومي في سياق دولة الرفاهة، وتبني المفهوم الليبرالي للخير العام، والمحافظة على مستقبل الأجيال القادمة، وتأكيد قيمتي: "التحرّر الروحي"، و"حرية الضمير" من أجل صون الطبيعة؛ نظراً إلى ما تضفيه معالمها الخلّابة من قيم روحية مؤثّرة على النفس الإنسانية.[٢٦]

---

[25] Hawken, P., Lovins A. and Lovins L. *Natural Capitalism*, Colorado, USA: Rocky Mountains Institute, 1999, p. 23-37.

[٢٦] زيمرمان، مايكل. **الفلسفة البيئية، من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، عدد٣٣٣، ص١٢٩-١٣٢.

٥. الإيكولوجيا الاشتراكية:

يُطبِّق "جيمس أوكونور" فكرة التحليل الماركسي لشروط الإنتاج على القضايا البيئية، وهي فكرة تُؤكِّد أنّ الأزمة البيئية تُمثِّل التناقض الثاني للرأسمالية. ويرى أنصار هذه المدرسة أنّ التنافس العالمي قد ألغى المناحي الاجتماعية والبيئية وأهملها؛ ممّا أدى إلى ضرر بالغ بالبيئة. كما يعتقد مفكرو هذا المذهب بأنّ المشاكل البيئية هي عالمية، وأنّها تتطلّب فعلاً سياسيّاً عالميّاً وأنّ الحلّ يكمن في تفعيل الدولة الديموقراطية، أو ما يُسمَى "اشتراكية الطبيعة"؛ وذلك من خلال إدارة وطنية فاعلة، وتحكّم بشري جماعي واعٍ.

٦. الإيكولوجيا الاجتماعية:

تنظر هذه المدرسة نظرة تطورية إلى التاريخ والاجتماع والسياسة، وتؤمن بأنّ مفهوم الوحدة في التنوع الاجتماعي لا يعني إذابة الأجزاء في الكل، بل البحث عن التفاعل المتبادل فيما بين الأجزاء التي يحتوي عليها الكل. وتسعى هذه المدرسة إلى تفادي الفصل الثنائي بين البشرية والطبيعة، وتُؤكِّد أهمية الصيرورة الاجتماعية في تحقيق الذات وتحصيل الحيز ضمن وحدة عضوية بين الفرد والمجتمع. كما تهتم بنقد كل أشكال الهيمنة التي تعيق الصيرورة التطورية لتحقيق الذات والمجتمع، وهي تهدف إلى إيجاد مجتمع جماعي حر منسجم مع العالَم الطبيعي، عبر حكم محلي رشيد لا مركزي. من جانب آخر، يعتقد أنصار هذه المدرسة بوجود علاقة بين المؤسسة الاجتماعية وتدهور النظام البيئي، يقاس نجاحها بالنمو العضوي المتناسق للثقافة الإيكولوجية التعاونية الرحيمة المتجذّرة في خصوصية التاريخ والمكان.

٧. النسوية الإيكولوجية:

تُركِّز هذه المدرسة على الرابطة بين الحاكمية (الحكم الرشيد) والهيمنة الطبيعية، وعلى قضايا الحياة الشخصية، والقيم الروحية. وفي ظلّ العولمة، ترى هذه المدرسة أنّ الصيغ المهيمنة على التنمية، هي استمرار لمشروع الهيمنة من مجتمع الرجال على الآخر (الطبيعة، والنساء، والسكان الأصليين، والطبقات الدنيا)، وأنّ التنمية هي تحوّل من النزعة

الاستعمارية الكلاسيكية، التي نفذّت خططها عبر الإخضاع العسكري والاحتلال والاستغلال الصناعي متمثلا في ادارة الرجال، إلى الاستعمار الجديد، الذي بلغ الأهداف نفسها عبر النخب الوطنية والنظم التقنية، بما في ذلك الثقافة، وطرائق الإنتاج المحلية، والتأثير السلبي في الطبيعة والتي يعبر عنها كأنثى.

٨. الإقليمية الحيوية:

تُركِّز الإقليمية الحيوية على ضرورة إعادة التوطين، وذلك بإيجاد ثقافة وطريقة في الحياة تستندان إلى معرفة دقيقة بإيكولوجيا المجتمع الإيكولوجي الأشمل، الذي يشارك في المجتمع البشري. كما أنّها تستكشف الحاكمية بناءً على الوعي الإقليمي الحيوي، وتدعو إلى مساءلة سلطة الدولة (الأمة)، وترسخ الحدود السياسية، وثقافة الاستهلاك. وقد نمت في أمريكا الشمالية حركة إقليمية فاعلة خلال العقدين الماضيين، دافعت عن اكتشاف معنى المكان (إعادة التوطين)، وتحذير الثقافة في خصوصيات الأقاليم الطبيعية، وتطوير مؤسسات اجتماعية سياسية تعكس الحقائق الإقليمية الحيوية. ويرى "لويس ممفورد" أنّ الإقليم الحيوي مركّب من المناطق الجغرافية والاقتصادية والثقافية، وأنّه عمل فني شأنه في ذلك شأن المدينة. كما يرى أنصار هذه المدرسة أنّ المجتمع الذي يعيش حالة تصالح بين الثقافة والطبيعة، هو الذي يُنشئ الجيل المرتبط بالقيم والعادات، وأنّ المجتمع الإقليمي الحيوي اللا مركزي والديموقراطي سيكون المعادِل الاجتماعي للبيئة المستدامة. وهذه نظرة جديرة بالتأمّل؛ لإعادة صياغة إقليم حيوي عربي ضمن رؤية تنموية تربط قضايا: الغذاء، والماء، والطاقة، والتجارة ببعضها.

ثالثاً: نحو نظرية إسلامية للتنمية الطيبة

يُؤكِّد الفكر والثقافة العربية والإسلامية حقيقة أنّ الطبيعة تُجدِّد ذاتها عبر الأنظمة البيئية المتعاقبة، وأنّ الإنسان مستخلف في الأرض، وأنّ الكون في حالة تسبيح، وأنّه مُسخَّر لخدمة الإنسان. كما يعتقد الفكر الإسلامي اعتقاداً جازماً بأنّ الرأسمالية الصناعية قد أدت إلى إهلاك الحرث والنسل والإفساد في الأرض. وفي المقابل، تُؤكِّد

منظومة الثقافة الإسلامية مفاهيم: الإحسان، والزهد، والوحدة بين الأجزاء والكل. وفي ما يأتي ملخص لأهم عناصر الإطار المفاهيمي لنظرية إسلامية تتعلّق بالفكر البيئي التنموي:[٢٧]

- مهام الإنسان المستخلَف في الأرض، ومنها: منع الإسراف والظلم، وحماية موارد الأرض وحفظها للجيل القادم، والمواءمة بين خلق الكون والإنسان، وفهم قصة نشوء الكون والإنسان.
- دور الإنسان في عمارة الكون ضمن السنن الكونية والاجتماعية، وفي هذا تأكيد حالة العمران والنماء، وتقدير قيمة الحياة، و تثبيت مبدأ: "فليغرسها."[٢٨]
- ترسيخ مبدأ التصالح مع الطبيعة، وأنّ الإنسان جزء منها (أمم أمثالكم)، وأنّ ذلك يُفضي إلى حالة من التناغم والتعايش والانسجام، وتقدير قيم الجمال في المحيط الخارجي بأنظمته البيئية والاجتماعية.
- الاهتمام بالبُعْدين الاجتماعي، والاقتصادي وتأكيد حالة التكافل الاجتماعي والعدالة والسلم العالَمي، التي تُرسِّخ القيمة والثقافة الخاصة بكلٍّ من: الحياة الطيبة، والكلمة الطيبة، والبلد الطيب، والأكل الطيب، والتنمية الطيبة.

وعليه فنحن بحاجةٍ إلى مشروع يعيد بناء المعرفة بقالب جديد، ويدعم الفكر البيئي التنموي بمنأى عن الفكر الغربي، وصولاً إلى بناء منظومة معرفية ذات هوية تربط الأصالة بالمعاصرة.

يُقدِّم الإسلام، بوصفه منهجاً للحياة، تصوراً متكاملاً لعلاقة الإنسان بالكون، التي هي علاقة تصالح وتناغم واستثمار في مناحي الخير؛ بغية إيجاد قيمة مضافة تُحقق مفهوم التنمية الطيبة (عوضاً عن التنمية المستدامة)؛ إذ إنّ لكلمة الطيبة دلالات ومعاني ترتبط

---

[27] Al-Jayyousi, Odeh. (2012) *Islam and Sustainable Development*, Farnham, UK: Gower Publishing, July, 2012, U.K.

[٢٨] ابن حنبل، الأمام أحمد. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، الرياض: بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨م، مسند المكثرين، مسند أنس بن مالك رقم الحديث ١٢٩٣٣، ص٩٠٩. ونص الحديث عن أنس بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ: "إذا قامت على أحدكم القيامة وفي يده فسيلة فليغرسها."

بالنوعية والحياة الكريمة. فعندما نتأمّل لفظه "طيبة" ومشتقاتها في الخطاب القرآني، نجد أنّها وردت لتفيد معنى "الذرية الطيبة"؛ نظراً إلى ارتباط الجيل القادم والإنسان بما نقوم به نحن من تنمية في الوقت الحاضر. كما أنّها تفيد المعاني الآتية: الكلمة الطيبة، والبلد الطيب، والطعام الطيب، والرزق الطيب، والحياة الطيبة. وهنا يجدر بنا تطوير مصطلحات ومفردات مستمدة من الثقافة العربية والإسلامية يمكنها إيضاح الدلالة والمعنى والقيمة المرتبطة بالحكمة والمعرفة المحليتين؛ الأمر الذي يُسهِم في بناء منظومة فكرية محلية تعكس خصوصية المكان والزمان، فضلاً عن نقد الفكر الغربي وأسسه التي تعتمد على فلسفة ومعرفة مغايرة للسياق العربي الإسلامي، من حيث: علاقة الإنسان بالكون والطبيعة، وتحديد دور الإنسان في الحياة، وعلاقته بالآخر والكون.

ولعلّ خير دليل على إشكالية نمط الحياة الغربي الذي يُكرِّس ثقافة الاستهلاك؛ هو ما ورد في كتاب "الأمريكي المنهك" (The Overworked American)، الذي خلص إلى أن الفكر الرأسمالي يعتمد على مبدأ الاستهلاك، وزيادة المنفعة أو تعظيمها. وهذا التصور يربط بين السعادة ومدى الاستهلاك بعلاقة سببية؛ فكلّما جمع المستهلِك سلعاً أكثر، شعر بالسعادة. لذا، نجد أنّ هذه الحمّى نحو الاستهلاك، التي يساندها الإعلام والترويج، تهدف إلى تحويل الرغبات (wants) إلى حاجات (needs). فالبيت الرحب، والسيارات الفخمة، والقارب، والملابس، والأجهزة الإلكترونية المختلفة، كل ذلك يصبح من الضروريات، لا من الكماليات. وممّا يُعزِّز انتشار ثقافة الاستهلاك؛ استخدام بطاقة الائتمان (Credit Card) التي تُشجِّع مبدأ "اشتر الآن ثمّ ادفع فيما بعد"؛ ممّا يؤدي إلى تراكم الدين الشخصي للأفراد في المجتمع الرأسمالي الاستهلاكي، واستمرار الحلقة الشرسة في الربط بين الاستهلاك والحصول على السعادة والراحة. وبذا، يزداد الدَّيْن الشخصي، ويزداد تكديس المجتمع للسلع. وهنا تظهر المفارقة؛ فنجد هذا الإنسان "المستهلِك" قد جمع وكدّس سلعاً وأدوات ووسائل ترفيه متعددة وكثيرة، ولم يجد الوقت الكافي ليستعملها ويستمتع بها، ومن ثمّ تسوء حاله حين يجد أن الثقافة الاستهلاكية لم تحقق له السعادة قطّ، بل ازداد دينه، وأصبحت حياته رهناً لشروط

المصرف التي لا ترحم. وبهذه السلسلة يصبح العمل نوعاً من أنواع العبودية المعاصرة لتحقيق وهْم السعادة عبر الاستهلاك الذي ليس له نهاية.

ومن المحزن حقّاً أنّ مثل هذا النسق من الثقافة والتفكير أصبح سائداً في الدول العربية والنامية، وقد تمثّل ذلك في انتشار ثقافة المجمّعات التجارية الضخمة (Malls)، التي تُشجّع على الاستهلاك وتُحفز إليه في دول العالَم النامي؛ حتى تستمر عجلة الاقتصاد في الدوران. وفي نهاية المطاف، يُفضي هذا الاستهلاك إلى تلويث البيئة، وإحداث خلل في التوازن الكوني والحالة الطبيعية (Natural State) أو الفطرة، ويظهر ذلك جليّاً في ما نعيشه اليوم من آثار التغيّر المناخي أو الاحتباس الحراري، التي يُهدِّد الحرث والنسل ومستقبل البشرية، وكل ذلك بما كسبت أيدي الناس. قال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم: ٤١).

ينبغي للمسلمين أتباع خاتم الرسالات، والمنهج الوسط، المستخلفين في الأرض والشهداء على الناس؛ أن يضطلعوا بمسؤولياتهم الإنسانية والأخلاقية والشرعية المتمثّلة في إحقاق الحق والعدل، وتفعيل مفهوم الإحسان والتواصل مع الآخر، مع دول من مثل: (الصين، والهند، وأوروبا وأمريكا)؛ إذ يُعَدّ هذا جزءاً من الرحم الإنساني، والحدّ من مختلف صور الفساد في الأرض مثل التلوّث الفكري، والإعلامي، والثقافي، والجمالي، والبيئي)؛ وكلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعضها بعضاً. وهذا يتطلب إعادة الثقة للعقلية المسلمة وحفزها إلى البحث والتفكير والتقصي؛ لتتمكَّن من نقد الفكر الغربي، وصياغة منظومة تفكير للتنمية المستدامة (التنمية الطيبة) مستوحاة من نسق التفكير الإسلامي، الذي يُؤكِّد ثقافة الزهد، والتصالح مع الكون والآخر.

لقد جاء الإسلام رحمةً للعالمين، ومُتمِّماً مكارم الأخلاق، ومُرسِّخاً حقوق الإنسان، وكرامته، وذلك ضمن مفهوم الحياة الطيبة، وعمارة الكون، وتخضير العالَم، وتغيير نمط الاستهلاك والتنمية، ووضع معايير قياس التقدّم لدى المجتمع والأمة، فضلاً عن تعزيز الإبداع، والتعلّم من الطبيعة (الذكاء المستمد من الطبيعة).

ولعل أحد أهم الدروس التي يمكن أن نتعلّمها من أصحاب الحضارات القديمة، هو عجزهم عن استشراف المستقبل وإدراكه، وعدم نجاحهم في التوصّل إلى حلول ناجعة للمشكلات المتعلقة بالأمن الغذائي؛ نظراً إلى اعتمادهم على محصول واحد (الذرة) في الزراعة، فعملت التغيّرات المناخية، ولا سيّما الجفاف، على تقويض تلك الحضارات العظيمة.[٢٩] لقد اندثرت حضارة المايا لأسباب عدّة؛ أبرزها: تدمير الموارد الطبيعية (رأس المال الطبيعي) بالاستغلال الجائر للغابات، وانجراف التربة، وتغيّر المناخ، وموجات الجفاف، بالإضافة إلى النزاعات والحروب، والاهتمام ببناء النصب التذكارية، وعدم التصدي للمشكلات الرئيسة، وضعف العلاقات التجارية مع المجتمعات الصديقة، والاهتمام بالكماليات. ويحفل التاريخ بالعديد من الشواهد على حضارات عدّة أخرى اندثرت من مثل: الأنسازي (Anasazi)، وإيستر ايلاند (Easter Island)؛ نتيجة تفاقم الصراع بينها بعد استنزاف معظم الموارد البيئية المحيطة بها.

إنّ إعادة بناء منظومة متكاملة لفكر الاستدامة من منظور اسلامي، يتطلّب صياغة نسق فكري جديد مستمد من الثقافة الإسلامية. وفي ما يأتي بيان لمكوّنات نموذج التنمية المستدامة، المستقاة من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ﴾ (النحل: ٩٠).

[29] Diamond, Jared. *Collapse: How Societies Choose to Fail and Survive*. London. London: Penguin Books, 2005, pp.136-156.

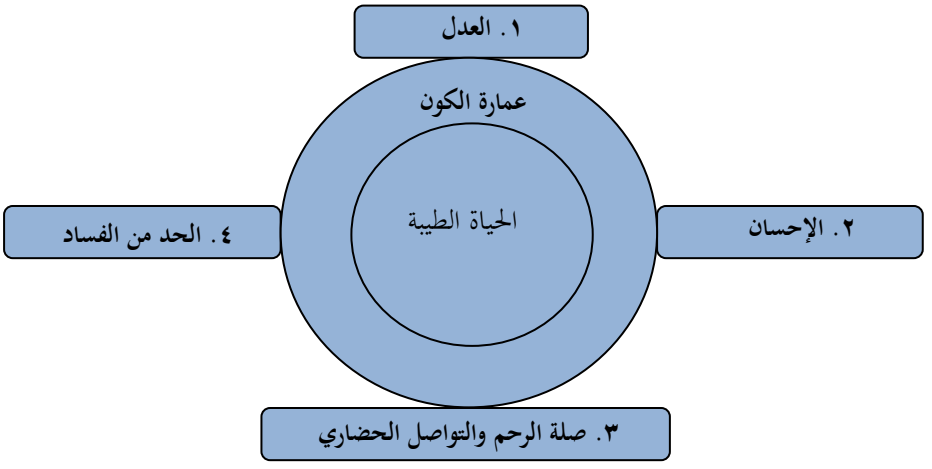

الشكل (١): نموذج للتنمية المستدامة (الطيبة) من منظور إسلامي

يُوضِّح الشكل السابق مكوّنات النموذج الاسلامي للتنمية المستدامة، الذي تكون فيه الحياة الطيبة هدفاً رئيساً يسعى إليه الإنسان، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ (النحل: ٩٧) وعند محاولة تعريف مفهوم الاستدامة من الناحية المنهجية، لا بُدّ أولاً من تعريف ما يُكوِّن الحياة الطيبة؛ إذ يتضمن المنظور الإسلامي للحياة الطيبة البُعْد الأخلاقي لعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان وبالمحيط الخارجي، فضلاً عن علاقة الإنسان بالخالق. ومن المناسب هنا تأمّل كتاب الله المسطور وكتابه المنظور في ما يختص بمعاني الحياة الطيبة ودلالاتها؛ من: الذرية الطيبة، والكلمة الطيبة، والبلد الطيب، والطعام الطيب.

الحياة الطيبة وعمارة الكون:

في ظل إفلاس الحضارة الغربية من البُعْد الروحي والأخلاقي والمالي، وتفشي الفقر والمرض من مثل: إنفلونزا الطيور، وإنفلونزا الخنازير، أصبحت الحاجة ضرورية للخطاب

والتصور الإسلامي؛ بغية إصلاح كلٍّ من: البيئة، ورأس المال الطبيعي، وحالة تقطيع الأوصال الإنسانية، لا سيّما في ظلّ فقدان الثقة والحوار بين المسلمين والعالَم الآخر (رأس المال الاجتماعي)، فضلاً عن إصلاح النظام المصرفي (المعتمد على الربا)، الذي يفرض فائدة مركّبة على أوجه الاقتراض تتغيّر تبعاً لمقتضى الأحوال والظروف المستقبلية، ويُسرِّع من وتيرة الاستنزاف الجائر للموارد الطبيعية؛ من: نفط وغاز، ومعادن، مُحدِثاً خللاً في توازن الكون يُفضي إلى فساده، من مثل: تغيّر المناخ، والتلوّث، والتصحّر.[٣٠]

وهذا يدعونا إلى إعادة النظر في طرائق قياس تقدّم المجتمع التي تعتمد معايير اقتصادية محددة وغير دقيقة، من مثل: الدخل القومي (GNP)، أو مؤشر التنمية البشرية (HDI)، أو مؤشر الحياه الطيبة الذي اعتمدته دولة "بوتان"، الذي يربط التقدّم بحالة التواصل بين أفراد المجتمع، وحالة التوازن بين رأس المال الاجتماعي، والطبيعي، والمالي. ولتحقيق المنحى الأبرز من الحياة الطيبة؛ يطرح نموذج التحوّل والاستدامة فكرة عمارة الكون وحماية رأس المال الطبيعي والاجتماعي والمالي، بما يُحقِّق التوازن بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة. علماً بأن فكرة عمارة الكون تقتضي أيضاً تحقيق الأمن الإنساني والبيئي؛ لأنّ فقدان الإنسان دوره في الحياة (الخلافة، والشهادة، وتبليغ الرسالة)، سيؤدي إلى انتشار الفساد في الأرض، وتقطيع الأرحام. قال تعالى: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ﴾ (محمد: ٢٢).

وفي ما يأتي بيان لعناصر النموذج المقترح للتنمية المستدامة من منظور إسلامي:

١. العدل:

إنّ لفكرة العدل (Justice) والعدالة (Equity) عمقاً أساسيّاً في الفكر الإسلامي؛ فالعدل أساس الحكم، وهو يعتمد مبدأ الحق (Right) في توزيع المواد الطبيعية على السكان المحليين، خلافاً لما يُروِّج له الغرب وقوى الهيمنة الاستعمارية، التي تحرص على تغيير فكرة "الحق التاريخي" وحقوق الإنسان، وتحويلها إلى حق قائم على الواقع والحاجة.

[30] Chapra, U. *Islam and Economic Development.* New Delhi Publishers & Distributors, 2008, p. 199-213.

ومثال ذلك: الطرح الصهيوني لحقوق المياه في فلسطين، ومياه الأنهار العربية، والأراضي العربية المحتلة. وقد لمسنا تأثير غياب العدل الذي أفضى إلى العديد من الحروب الدامية في العالمين العربي والإسلامي خاصة (من مثل: حرب الخليج)، والعالَم عموماً، وما نجم عنها من إهلاك للحرث والنسل، وتلوّث في الهواء والماء والتربة، ناهيك عن كلفة هذه الحروب التي قُدِّرت ببلايين الدولارات. وممّا لا شكّ فيه أنّ الصراع الدائر في العراق وفلسطين، الآن، قد أثّر سلباً في مختلف مناحي الحياة، ولعلّ خير شاهد على ذلك الجدار الفاصل الذي أقامه اليهود في فلسطين، وما تسبّب به من إرهاق لحياة السكان الأصليين، وتدمير لمواردهم المائية، وقضاء على الغطاء النباتي فيها. وحسبنا في هذا المقام أن نذكر أنّ تكلفة الحرب في العراق قد تجاوز تريليون دولار حسب بعض التقديرات، وهي حرب قامت بحجة القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي لم يُعثر لها على أثر؛ ممّا يُرسِّخ فكرة الاستعمار القائمة على البغي والسعي إلى التحكّم في مصادر الدول الطبيعية.

٢. الإحسان:

تتضمن فكرة الإحسان دلالات متعددة، من مثل: الجمال الداخلي، والتجويد، والجودة، والتحسين المستمر. ويتعدى مفهوم الإحسان شرعاً بوصفه أعلى درجات الإسلام والإيمان، المعنى اللغوي الذي يُؤكِّد معاني الجودة، والإتقان، والتحسين المستمر، والتعلّم الدائم، والتناغم والانسجام مع الطبيعة والآخر؛ لأنّ كل كائن هو جزء من لحن (سيمفونية) الحياة، ولأنّ الله يحب المحسنين، ويتقبّل أحسن الأعمال من المؤمنين. قال تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ (الرحمن: ٦)، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ (الإسراء: ٤٤)، ويقول عز وجل: ﴿وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ (النور: ٤١).

إنّ لفكرة الإحسان دلالاتها وشواهدها في كتاب الله المسطور (القرآن) وكتابه المنظور (الطبيعة)؛ فعندما نتأمّل عالَم النحل، وعالَم النمل، والتنوع الحيوي؛ من: جينات، وطيور، وأسماك، ونبات، وعالَم الكون الفسيح، فإنّنا نستشعر عظمة الخالق، وبديع صنعه، وتسييره الكون بتناغم وانسجام. قال تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ (الملك: ٣)، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ (السجدة: ٧).

وبما أنّ الإسلام يحث على طلب العلم والمعرفة؛ فإنّ المفهوم الرئيس لتوليد المعرفة، يتضمن وجود وعي بحقيقة الخالق والخلق، ودور الإنسان في الحياة، والغاية من وجوده، وإدراكه معنى العبودية لله. "الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنّه يراك."[٣١] إنّ هذه اليقظة في عالم الضمير والشعور، تُولِّد طاقة متجدّدة نظيفة تُحقّق مفهوم الحياه الطيبة من أجل عمارة الكون، وإحقاق الحق، ومنع الفساد في الأرض.

أمّا أساس الخير والإحسان للأمة السمحة فيكمن في حياة عالم الضمير، وخشية الخالق، ودوام مراقبته، بما يمثّل صمام الأمان لمنع الفساد بكل صوره، فضلاً عن إدراك قيم الأشياء "النوعية"، لا الكمية، والسعي لنيل الأجر في الآخرة، وعدم الاغترار بالمتاع العاجل الزائل. قال تعالى: ﴿ قُل لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (المائدة: ١٠٠).

٣. صلة الرحم والتواصل الحضاري:

أشار القرآن الكريم إلى الحكمة من خلق البشر على اختلاف ألسنتهم وألوانهم ومشاربهم، وهي إيجاد تواصل حضاري وثقافي بينهم، فضلاً عن التنوع البيولوجي في عالم الأحياء. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ (الحجرات: ١٣). والمقصود من التعارف هنا لا يقتصر على معرفة البشر بعضهم بعضاً فقط، بل يتعدّى ذلك ليشمل الإفادة من الفكر والعلم، وتسخير الجهود الإنسانية جميعها من أجل حماية الكون وإعماره.

فتحقّق معنى الخشية لله، والتدبر في عظمة خلقه عند علماء الطبيعة الذين يهتمون بتقصي المظاهر الجيولوجية، يتأتّى من دراسة تنوع الأحياء في عالم الطبيعة وتأمّله وفهمه. وهذا التواصل بين الرحم الإنساني والكوني "كلكم من آدم، وآدم من تراب"،[٣٢] من جهة، والكائنات الحية الأخرى من عالم الأحياء –فهي أمم أمثالنا– من جهة أخرى، هو

[٣١] البخاري، محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري**، دمشق: دار ابن كثير، كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي...، حديث رقم ٥٠، ص٢٣.

[٣٢] ابن حنبل، الإمام أحمد. **مسند أحمد بن حنبل**، مرجع سابق، مسند المكثيرين، مسند أبي هريرة،، الحديث رقم ٨٧٢١، ص٦٤١، وفيه قوله ﷺ: "إن الله عز وجلّ قد أذهب عنكم عبية الجاهلية، وفخرها بالآباء، مؤمن تقي وفاجر شقي، والناس بنو آدم وآدم من تراب.."

دعوة راقية للتواصل بين البشر والكائنات من حولنا. ونقيض ذلك يؤدي إلى فقدان البوصلة الاجتماعية، والتولّي عن نهج الحق والوحي، الذي سيؤدي إلى الفساد في الأرض، وإهلاك الحرث والنسل.

إنّ التحّول نحو الاستدامة وعمارة الكون من أجل تنمية الطبيعة يقتضي –ضمنيّاً– التواصل الإنساني مع الآخر، والتعارف والتأثير الإيجابي عبر الحوار الحضاري، والتداعي لكلمة سواء؛ لحماية العباد والبلاد، من خلال الكلمة الطيبة التي تؤتي أُكلها كلَّ حين بإذن ربها. والخطاب الإسلامي المعاصر الذي يبقى لترسيخ أركان الحياة الطيبة (وليس أيّ حياة)، يحرص على إيجاد مساحة وفضاء للتواصل الإنساني، والاحتفال بالتنوع بمختلف أشكاله.

إنّ نجاح العالَم الإسلامي في تقديم نماذج حيّة عمليّة (مثل مكة الخضراء)، وتطوير المساكن من الموارد المحلية، واستخدام الطاقة المتجددة، وتطوير البنى التحتية المشتركة لتحقيق فكرة الأمن الغذائي بين مَن يملك التربة والماء (مثل السودان)، وبعض الدول العربية الفقيرة مائيّاً سيُغيِّر النظرة الضيقة السلبية التي تُكرِّس إحصائيات الدول القطرية المحدودة الرؤية، التي تحاول تثبيت الوضع الراهن الهش؛ إذ ليس ثمة شحٌّ في الموارد على الصعيد الإقليمي، وضمن منظومة العالَم الإسلامي والكوني، ولكنّ الإشكالية تكمن في كيفية صياغة العلاقات التكاملية للتنمية الطيبة من خلال تكامل سياسات الماء والغذاء والطاقة والتجارة.

٤. الحد من الفساد:

استُخدِم مصطلح الفساد بوصفه لفظاً جامعاً لكلٍّ من: "الفحشاء، والمنكر، والبغي" حسب النص القرآني الذي اقتُبِست منه مكوّنات النموذج المشار إليه آنفاً. ومن المفيد في هذا المقام أن نتأمّل دعوة القرآن إلى الإحسان ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (المائدة: ١٣)، والنهي عن الفساد ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص: ٧٧).

إنّ المكوّن الأخير في منظومة التنمية المستدامة (الطيبة)، يتمثّل في تجنّب الفساد الذي يزخر به نموذج التنمية الغربي، بما في ذلك: اعتداء الدول الصناعية والشركات العابرة

القارات على موارد العالَم الثاني، وسلب السكان الأصليين حقوقهم بذريعة الأمن المائي والقومي وأمن الموارد والطاقة، وفي ذلك عنصرية مبطّنة وتمييز بين الدول الغنية والفقيرة؛ فالحروب والنزاعات في كلٍّ من: العراق، والسودان، وفلسطين، هي خير شاهد على مدى الفساد الذي ألحقته هذه الحروب بالإنسان والبيئة، فضلاً عن تراجع فرص التنمية مقابل التسلّح. فضلاً عن ذلك فنحن ما زلنا نعاني انتشار العديد من الأمراض، مثل مرض الإيدز الذي يزهق أرواح ملايين البشر في إفريقيا سنويّاً، ناهيك عن الفقر المدقع، وتغيّر المناخ الذي يُهدِّد حياة البشر والبيئة، ويعوق تنفيذ الخطط الألفية للتنمية. إنّ المتأمّل الكمَّ الهائلَ المستخدم من المبيدات، وحجم التسلح، ومؤشرات التنمية الإنسانية، ومعدلات الفقر في المنطقة العربية؛ سيهوله مدى استفحال مناحي الفساد في هذه المنطقة.

ولعلّ من المهم معالجة إشكالية المفارقة بين النظرية الفكرية الإسلامية، بوصفها نموذجاً حضاريّاً، وعدم تمثُّل الإنسان لها ولقيم هذا النموذج. ولهذا أسباب تاريخية ترجع إلى عهود الاستعمار، وما نجم عن التحديث من اتّباعٍ للمنهج الغربي في التنمية والاستهلاك والتعليم، والعلاقة مع الطبيعة والآخر؛ الأمر الذي أفضى إلى تفكيك بنية العقل في دول العالَم الثالث. وفي ما يأتي بيان لمسألة تغيّر المناخ من منظور إسلامي.

رابعاً: التغيّر المناخي من منظور إسلامي:

كشفت لنا التقنيات الحديثة، وعلوم المناخ وجود دورات متأرجحة مركّبة للمناخ. ويحتج بعض العلماء بأنّ ما يجري حاليّاً من احترار كوكبي، هو جزء من الدورة الطبيعية لتغيّر المناخ الكوكبي، التي لا نهاية لها. إلّا أنّ معظم العلماء واثقون بأنّ وجود احترار كوكبي بفعل الإنسان هو أمر واقع. وقد أظهرت بعض الدراسات حدوث احترار كوكبي في أثناء السنوات المئة والخمسين الأخيرة. ويعتقد العلماء أنّ هذا الاحترار قد نجم – جزئيّاً– عن النشاط الإنساني، من مثل: التصنيع، وتقطيع الأشجار، واستخدام الفحم والبترول، وغيرهما من الوقود الأحفوري.[٣٣]

[33]Hussain, Muzaamal. Op cit. p. 6-8.

إنّ الثورة التي حدثت في علم المناخ في آخر قرن، وفّرت لنا لأول مرة سياقاً تاريخياً لِـ (١٥٠٠٠) سنة الماضية، أتاح لنا فهم ظاهرة الاحتباس الحراري الحالي. وممّا لا شكّ فيه أنّ تغير ظروف المناخ قد أثّرت في أحوال المجتمعات البشرية الأولى، التي كانت تعيش على الزراعة والرعي، بما يُسمّى الحتمية البيئية. وفي ما يأتي ملخص لتصور العلم ونظرته إلى قضية المناخ ودور البشر في التكيّف:[٣٤]

١. إنّ علاقة البشر بالبيئة الطبيعية وبالتغيّر المناخي، هي علاقة دائمة التقلّب على المدى القصير، وإنّ إهمال أمر المناخ يعني إهمال إحدى الخلفيات الديناميكية للخبرة البشرية، خاصة أنّ الحقب الخمسة عشر ألف الماضية قدّمت أمثلة كثيرة على تغيّرات المناخ، من مثل: حالات الجفاف الكبرى في شرق آسيا التي نجم عنها التعجيل بتجارب زراعة الأعشاب البرية، والجفاف الممتد إلى الصحراء الكبرى الذي جلب رعاة الماشية إلى وادي النيل.

٢. إنّ البشرية غدت أكثر استهدافاً لأخطار تغيّرات المناخ على المَديْين: القصير، والبعيد، خاصة في ظل المدنية الحديثة والاستقرار البشري، وهذا ما جعل التكيّف وتخفيف أثر تغيّرات المناخ السلبية أكثر كلفة وصعوبة، في ظلّ محدودية البشر على التنقّل، مقارنة بحياة البشر قبل آلاف السنين، الذين كان دأبهم التنقّل الدائم طلباً للكلأ والماء.

٣. إنّ نمط الاقتصاد القائم على النمو اللامتناهي والاستهلاك المفرط، أدى إلى استنزاف موارد الأرض، وإحدث خلل في التوازن الطبيعي؛ ممّا أدى إلى إفساد الأرض وإهلاك الحرث والنسل. وهذا يُمثّل فرصة للعالَميْنِ: العربي والإسلامي لطرح منظومة فكرية جديدة تفكك الفكر الغربي وتنقده وتنسخه، وتطرح تصوراً جديداً لمبادئ: العدل، والإحسان، والتواصل الإنساني، والحد من الفساد في الأرض، ضمن منظومة أخلاقية إنسانية تحترم كرامة الإنسان.

---

[34] Fagan, Brian (2005). *The Long Summer: How Climate Changed Civilization*. New York: Basic Book Publishing, 2005, p. 12-18

وهي مترجمة إلى العربية ضمن سلسلة عالم المعرفة، عدد٣٤٠.

٤. الاستفادة من تجارب أصحاب الحضارات المائية الأولى (مثل حضارة ما بين النهرين) قبل خمسة آلاف عام، فقد واجه قاطنو هذه المنطقة تقلبات المناخ وتأثيرها في سلوك نهر الفرات؛ ممّا حدا بهم إلى المحافظة على قنوات ريِّهم خالية من الطمي؛ حماية لأنفسهم واقتصادهم. إنّ مثل هذا التكّيف الإنساني مطلوب في مختلف أنحاء العالَم، وعلى الناس تناسي مصالحهم الآنية والأنانية الضيقة والسلبية، ويتكاتفوا معاً؛ بغية حماية كوكب الأرض من الخطر المحدق. وفي حال لم يُسبّب الضغط المناخي انهياراً كاملاً، فإنه كثيراً ما يُحفّز على إعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن تشجيع الابتكار التقني والتحوّل المؤسسي المجتمعي.

٥. دراسة تذبذب درجات الحرارة وآثاره السلبية في الحياة والكون؛ فقد شهد صيف عام ١٨٢٦م ارتفاعاً في درجات الحرارة فاق مثيله في الحقبة الممتدة بين عامي ١٦٦٧م، و١٩٧٦م. أمّا صيف عام١٨٢٩م، فكان بارداً على نحوٍ استثنائي؛ إذ جرفت الأمطار والفيضانات الجسور، ودمّرت المحاصيل، وغيّرت مجرى الأنهار لأول مرة منذ عام ١٧٤٠م. كما لوحِظ أنّ درجات الحرارة بعد عام ١٨٦٠م أخذت تتباطأ على نحوٍ متواصل حتى يومنا هذا؛ ممّا يؤكّد أنّ هذا التقلّب في درجات الحرارة ناجم عن استخدام الوقود الأحفوري وغيره من الملوّثات، وأنّه ليس جزءاً من التذبذبات الطبيعية لتغيّر المناخ.

٦. إنّ حماية الغطاء النباتي والحراج والمحميات الطبيعية والمائية، تُسهِم في الحد من ظاهرة تغيّر المناخ بما نسبته ١٥ %، علماً بأنّ مساحات كبيرة من الغابات تختفي سنويّاً، وهي تُماثِل مساحة ولاية أريزونا الأمريكية، أو جمهورية مصر تقريباً. كما أنّ ذوبان الجليد في القطب الشمالي على نحوٍ غير مسبوق يُندِز بآثار سلبية قد تطال العالَم أجمع.

٧. على الرغم من قدرة البشر المذهلة على التكيّف مع الأحوال البيئية المختلفة، إلّا أنّ مئات الملايين منهم ما زالوا يقتاتون على محصول زراعي واحد فقط في كل موسم، تماماً كما كان عليه الحال في العصور الوسطى. وبما أنّ المناخ يساعد على تشكيل الحضارة، فإنّ عليها —في ظلّ التغيّرات المناخية–؛ إمّا أن تتكيّف، وإما أن تهلك. وكثيراً

ما كانت هذه التغيّرات المناخية مفاجئة للنخبة الحاكمة، التي كانت تُنكِر الخطر المحدق بها، أو تتجاهله؛ الأمر الذي أدى إلى فناء حضارات عديدة.

وفي ظلّ تحديد نسب الانبعاثات الغازية، والتزامات الدول الصناعية المالية نحو الدول النامية، وضرورة مراقبة مصادر هذه الانبعاثات (مثل: الصين، وأمريكا، وغيرهما من الدول الصناعية)؛ لا بُدّ من الإشارة إلى المَنْحيين الآتيين اللذين تتضمنها عملية التفاوض في قمم المناخ:

الأول: إنّ عملية التفاوض السياسي بين الدول الصناعية (الثمانية الكبار)، والدول النامية بما فيها الصين (G77)، تُظهِر بوضوح قوانين نظرية اللعب (game Theory)؛ إذ يحاول كل طرف تحقيق أكبر عوائد من خلال عملية التفاوض. وللوصول إلى حالة مُرْضِية للجميع، لا بُدّ من وجود ثقة وتواصل وشفافية وصدق في المعلومات. كما يلزم وجود مراقبة لضمان استقرار التعاون، وعدم إيصال الأمور إلى طريق مسدود. إنّ الحيثيات والنتائج المترتبة على قمم المناخ، تشير إشارة واضحة إلى ضرورة إعادة النظر في منهجية إدارة الحياة على هذا الكوكب وطرائق تسييرها.

الثاني: إنّ الجدل الدائر حول عقلانية التفاوض في ظلّ عملية الفعل الجمعي(collective action)، التي تتضمن خيارات اجتماعية (social choices) مبنية -في حقيقة الأمر- على رؤية اقتصادية قصيرة المدى، تتجاهل حقوق الجيل القادم، وسلامة الكوكب والأمن الإنساني الشامل، وتغيب عنها المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية تجاه مئات الملايين من الفقراء في الدول النامية؛ الذين هم أكثر عرضة للتغيّرات المناخية، مما يوجب على العالم الصناعي مساعدة الدول النامية على التحوّل إلى اقتصاد أخضر، كما يستدعي من الدول النامية التكيّف وتطوير استراتيجيات تسمح بالتصدي لظاهرة تغيّر المناخ عبر زيادة كفاءة الطاقة، وحماية الغطاء النباتي والمحميات.

يمكن للعالَميْن: العربي والإسلامي الإفادة من نتائج اجتماعات القمم العالمية في تطوير خطاب إنساني معاصر، يُسهِم في تقديم حلول جديدة مستمدة من الحضارة الإسلامية المتمثّلة في تحقيق مقاصد الشريعة التي تُرتِّب الأولويات، وتولي حفظ النفس

والنسل أهمية أكثر من حفظ المال، وتسعى لتعزيز معاني البر والعدل والإحسان، والحد من الفساد، والتواصل بين الأرحام.[٣٥]

ومن هذه الحلول والمبادرات على سبيل المثال:

أ. تفعيل مؤسسة الوقف البيئي للتصدي لظاهرتي الفقر والتغيّر المناخي بالتعاون مع المنظمات العالمية؛ وذلك لمساعدة دول العالم النامي على علاج هاتين الظاهرتين، كما يمكن أن يُخصَّص جزء من هذا الوقف للبحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية، والزراعة التكاملية بين دول غرب آسيا وإفريقيا، وصولاً إلى تحقيق الأمن الغذائي والمائي في ظلّ العولمة.

ب. تطوير نماذج لاقتصاد دائم الخضرة، من مثل: المدن، والقرى الخضراء. ولعلّ أبرز مثال على ذلك، مشاريع مقترحة لتحويل مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى مدينتين خضراوين، قوامهما الاقتصاد الأخضر، وترسيخ معاني الزهد والمسؤولية المجتمعية والذكاء المستمد من الطبيعة.

ت. تطوير شبكة من الجامعات العربية والإسلامية والجامعات العالمية لدراسة أحوال المناخ، فضلاً عن تطوير نظم معلوماتية، ونماذج رياضية خاصة بالمنطقة العربية؛ بغية التكيّف مع ظاهرة التغيّر المناخي، وتخفيف الآثار الناجمة عنها؛ ممّا يُسهم في إيجاد نخبة من علماء المناخ بالمنطقة العربية تُغني الحوار الدولي في هذا المجال.

خاتمة:

تبيّن لنا من خلال الدراسة بأن ثمة حاجة ماسّة لتلمّس أطر عامة للنظر في التنمية المستدامة (الطيبة) من منظور إسلامي عن طريق المحاور الآتية:

١. الميزان والتوازن:

إنّ الله –سبحانه وتعالى– خلق الكون وَفق نظام دقيق محكم موزون ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ﴾ (الرحمن: ٧–٨)، وهذا التوازن منوط بأن يراعي

[35] Chapra, U. *Islam and the Economic Challenge*. Herndon, VA: International Institute of Islamic Thought, 1992, page 201.

الإنسان السنن الكونية؛ لكيلا يُحدِث فساداً في الأرض؛ لأنّ الفساد هو نقيض لحالة التوازن والنظام الطبيعي. فالنمو، ونمط التنمية اللذان يحيدان بالإنسان عن الحالة الطبيعية، يُمثِّلان صورة من الفساد في الأرض.

٢. الزهد والاقتصاد في العيش:

يحرص الإسلام على تأكيد مبدأ الاقتصاد في العيش، وعدم الإسراف، وعدم الإكثار من الكماليات، والترف، ورفاهية العيش؛ حتى لو كانت المصادر والموارد متوفرة، لما ورد في الحديث النبوي الشريف عن النهي عن الإسراف في استخدام الماء للوضوء، حتى لو كان الشخص يتوضأ من نهر جار.[٣٦]

إنّ هذا الاقتصاد في العيش يعني الحد من الاستهلاك المفرط، ومن ثمّ تقليل استهلاك الطاقة الأحفورية؛ ممّا يؤدي إلى الحد تركيز انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وتجنّب الإفساد في الأرض؛ إذ إنّ للإنسان دوراً فاعلاً في الإحسان إلى العباد، والمحافظة على الكون.

٣. الحيطة:

إنّ ضوابط الشريعة الإسلامية تُؤَكِّد القاعدة الفقهية: "درء المفاسد مُقدِّم على جلب المصالح". لذا، يجب مراعاة مبدأ الحيطة (Precautionary Principle)، الذي يقضي بعدم إحداث خلل في الإنسان والبيئة، وهذا المبدأ هو نقيض المبدأ المعتَمد في النظام الرأسمالي، الذي ينص على أنّ "المُلوِّث هو الذي يدفع" (Polluters Pay)؛ أي إنّه يمكن تعويض المُتضرِّر عن آثار التلوّث، وهذا خلل واضح في التفكير؛ إذ إنّ بعض أنواع التلوّث لا يمكن معالجة آثارها (Irreversible)، كما لا يمكن تعويض الخلل في النظام الطبيعي بالمال. وهنا يتجلّى تأكيد الإسلام وحرصه على البوصلة الاجتماعية بأن تكون وَفق الشرع؛ حتى نحافظ على موارد الأرض، وعلى سوية التواصل الإنساني.

---

[٣٦] ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، مرجع سابق، مسند المكثرين، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، الحديث رقم ٧٠٦٥ ص٥٣٦. وفيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن النبي صلّى الله علين وسلّم مرّ بسعد وهو يتوضأ، فقال: "ما هذا السّرف يا سعدُ؟ قال: أفي الوضوء سَرَف؟ قال: نعم، وإن كنت على نهر جار."

٤. لا ضرر ولا ضرار:

يسعى الجدل الدائر في قضية التغّير المناخي، بوصفه عملية تفاوض سياسية عبر ما يُسمّى الحراك المجتمعي، إلى التوصّل إلى أجوبة عن أسئلة محورية، أبرزها: مَن يدفع ثمن التلوّث؟ ومتى يُدفَع هذا الثمن؟ ولماذا يُدفَع هذا الثمن؟ ويكاد يوجد اتفاق بين الدول الصناعية –وعلى رأسها أمريكا والصين، وهما من أكبر الدول المُسبِّبة للتلوّث– على التعاون الوثيق لحماية الكوكب من أخطار التلوّث؛ نظراً للعواقب الوخيمة المترتبة على ذلك. أمّا بالنسبة إلى السؤال "لماذا يُدفَع الثمن؟" فهو يُمثِّل قضية أخلاقية يحتم على العالَم الصناعي المُلوِّث الاضطلاع بمسؤوليته في معالجة آثار التلوّث. وعليه، فإنّ القاعدة الشرعية الأخرى: "لا ضرر ولا ضرار" تُمثِّل أحد المبادئ الرئيسية التي يجب أن يراعيها العالَم الصناعي، الذي سَبَّب فساداً وإهلاكاً للحرث والنسل.

٥. مستقبل الأجيال القادمة:

من الأقوال البليغة المُؤثِّرة في هذا المقام، قول: "إنّنا لم نرث هذه الأرض بل اقترضناها من أبنائنا". فنحن مسؤولون عن توريث الأرض إلى الجيل القادم، وهي في وضع يسمح بالعيش الكريم، ويُوفِّر الخدمات البيئية المختلفة، من مثل تلقيح الثمار، وتنقية الهواء والماء، وتوفير أمكنة للاستجمام والتأمّل والتعلّم والاستثمار الأخضر، وتوليد الطاقة النظيفة. وعليه، فلا يُعقل أن ننقل ما نعانيه اليوم من مخلّفات ضارّة وتلوّث إلى الجيل القادم (عبر الزمان)، أو إلى بلاد أخرى (عبر المكان). لذا، فقد ظهرت مبادرات ودعوات تنادي بالتحوّل نحو اقتصاد أخضر قليل الكربون، خالٍ من أيّ مخلّفات؛ وذلك عبر الإنتاج النظيف، وزيادة كفاءة الطاقة، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وحماية الموارد الطبيعية؛ من: محميات، وشعب مرجانية، وغطاء نباتي، وغابات، وبحار ومحيطات، وأنهار، فهذا يساعد الأنظمة الطبيعية على زيادة مقاومتها لآثار التغيّر المناخي.

٦. النظام المصرفي والربا:

إن المبدأ الذي يقوم عليه الاقتصاد الرأسمالي هو مبدأ الفائدة المركّبة؛ التي يعتمدها في مختلف معاملاته وأحواله. وتحرص المصارف (مثل المصرف الدولي، وصندوق النقد

الدولي) على إقراض الدول والأفراد؛ بغية ضمان استمرار أنشطة القطاع المصرفي الذي يعتمد على الفوائد المركّبة، التي يجنيها من القروض والمشروعات الكبيرة في تيسير أعماله، ناهيك عن الكمّ الهائل من الفوائد التي يجنيها من المشروعات المستمرة في الدول النامية، التي تستنزف الموارد الطبيعية والطاقة الأحفورية فيها. إنّ استنزاف سلع المستقبل وحسابها على نحوٍ متناقص، يُسرِّع من استنزاف الموارد الطبيعية، خلافاً للمبادئ الإسلامية التي تُشجعِّ على الزهد، وعدم الإسراف، أو كنز المال، وحفظ حق الجيل القادم في الموارد الطبيعية. إن الأزمة المالية التي ما زال الاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٠٨م يعاني منها، هي مثال على النتائج الكارثية المترتبة على النظام الاقتصادي الربوي، جرَّاء اعتماده على مبدأ الاقتراض الفاحش والمضاربة؛ إذ أصبحت مُقدّرات الدول والأفراد رهينة للمصارف، وتقلّبات أسواق المال.

وبناء عليه نحن بأمس الحاجة إلى تطوير فكر جديد يستوعب ماهية الكوكب الأزرق الصغير؛ فنحن البشر مستخلفون (شهداء على حفظ رأس المال الطبيعي)، وينبغي لنا تمثُّل المفاهيم الآتية:

أ- إنّ الإنسان والكون يسيران معاً في حالة تناغم وتسبيح. فالخلق كلّه غاية من الإبداع والحُسن. والإنسان مؤتمن ومستخلف لمنع جميع صور الفساد في الأرض؛ وذلك لضمان استمرار التنمية، وإعمار الكون.

ب- إنّ عمارة الكون تتطلّب توازناً محكماً بين رأس المال الاجتماعي، والإنساني والطبيعي؛ حتى لا نُثْقِل كاهل الأرض بمخلّفات تُفضي إلى حرمان البشر من مصادر الطبيعة وخيراتها (من مثل: الطاقة، والغذاء)، وحتى لا ينتهي بنا المطاف إلى حالة "بئر معطلة وقصر مشيد" التي أوردها القرآن الكريم مثالاً على حال الأمم المندثرة.

ت- إنّ تعديل نمط الاستهلاك، وتمثُّل مبدأ "الزهد"، وتخفيف العبء عن كاهل هذه الأرض، هو من المبادئ الرئيسة للحضارة الإسلامية، التي يجب أن تحلَّ محل النمط الاستهلاكي السائد اليوم، الذي تَسبَّب في استنزاف الموارد الطبيعية، وضاعف من شقاء الإنسانية.

ث- إنّ الاعتناء بصحة الإنسان، والمحافظة على موارد البيئة، ومكافحة الفقر، وصون حرية الطفل والمرأة؛ يتطلّب تفعيل مبدأ الحاكمية (الحكم الرشيد) في مختلف المؤسسات، وعلى جميع الصُّعد؛ لأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض.

ج- إن التعلّم من الطبيعة، والتدبّر في ملكوت الأرض، هما من طرائف تنوير عقل الإنسان وحفزه إلى توثيق الصلة بالنظام الكوني المحكم؛ ممّا يجعله يدرك التوازنات المحكمة، من الذَّرَّة إلى المجرَّة، والحكمة من اختلاف الألوان والألسنة، وطبيعة حركة المخلوقات. وعليه فإن فلسفة التنوع والاحتفال به (لا مجرد التعايش معه)، هي من صميم فهم قوله تعالى: ﴿مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ﴾ (فاطر: ٢٨)، الذي يُؤَكِّد دور العلماء والباحثين في تنوير المجتمع؛ بغية الارتقاء به إلى حالة "الإحسان"، وتنمية الذكاء المجتمعي بأبعاده المختلفة، التي تتضمن الذكاء: البيئي، والوجودي، والتواصلي.

ح- إنّ عولمة السوق الاقتصادية، تستدعي عولمة المجتمع المدني؛ بغية إيجاد فئة مثقفة تمتلك القدرة على التعبير بحرية، ونقد المجتمع والسياسات العامة، على أن تُشكِّل صمام أمان اجتماعي وثقافي يُسهِم في خدمة المهمَّشين والفقراء، وتطرح خطاباً ورؤيةً مشتركةً للتصالح مع كل ما يحيط بنا، ضمن منظومة متناغمة للاقتصاد والثقافة البيئية.

وفي النهاية لا يمكن تحديد إطار القيادة الإنسانية للعالَم بالدول القطرية، وقصره عليها بمنأى عن المسؤوليات الأخلاقية والإنسانية تجاه الكوكب، وتجاه الجيل القادم، وتجاه فقراء العالَم؛ إذا رغبنا تحقيق تنمية المستدامة في ظلّ حكم عادل رشيد، تجنّباً لاحتمال إن يؤول بنا المطاف إلى البئر المعطلة والقصر المشيد!